



هيئة العمل المشترك



التاريخ: 2018/7/3

رؤية مبدئية للحوار والعمل

تم إعداد هذه الورقة لتوضح تصور هيئة العمل المشترك، ومقترحاتها ورؤيته إلى أسس وآلية سير اللقاء الذي سينعقد في باريس يومي السابع والثامن من شهر تموز/يوليو 2018، بدعوة من حركة ضمير، والذي يضم مجموعة من القوى الديمقراطية السورية.

تتقدم إليكم هيئة العمل المشترك لحزب الجمهورية واللقاء الوطني الديمقراطي، بأطيب التحيات وخالص الاحترام. ونضع بين أيديكم ملخصاً مبدئياً، يوضح رؤيتنا لإطلاق مشروع الحوار الوطني الديمقراطي، والعمل السياسي الوطني المشترك، استناداً إلى أسس جديدة، تستفيد من التجارب السابقة، وتراكم عليها. ولن تكون هذه الورقة أو غيرها ناجزة أوفاعلة، من دون حوار جدي حول مضامينها، وتقديم نقد بناء لمحتواها.

تتكون هذه الرؤية من ثلاثة أقسام، يتضمن القسم الأول إطاراً منهجياً للعمل، ومقاربة لشكل المشروع الوطني الديمقراطي، ويطرح بعض النقاط المنهجية السابقة على العمل، وعلى بناء المواقف السياسية. وفي القسم الثاني تطرح الوثيقة مجموعة من المهام، نرى أنها مهمة لانطلاق العمل وللتخطيط السليم، ونرى أيضاً أن إنجازها بشكلٍ مشترك مبني على التعاون والحوار، وتبادل وجهات النظر، سيساهم في وحدة اتجاه الحركة في وقتٍ واحد، الأمر الذي إن حدث فإنه يتقديرننا - سيغير الكثير في الواقع السوري المستعصي الراهن.

ندعوكم إلى نقاش هذه المهام وإلى الإضافة عليها، والمهام التي نطرحها للعمل المشترك هي: التمهيد لإطلاق مشروع نهضة سورية، إعداد ميثاق شرف، العمل على تعديل موازين القوى، الإجابة عن مجموعة من الأسئلة التي تحتاج إلى إجابات مشتركة بعد حوارٍ جدي حولها. ونطرح في القسم الثالث توصيفاً لظاهرتين مدمرتين، كانتا ملازمتين للعمل السياسي المعارض منذ بداية الثورة، ونرى أن استمرار وجودهما كقيلٍ بتكرار الأخطاء السابقة ذاتها، ومن دون أي تغيير في النتيجة. ويتضمن القسم الرابع والأخير من الوثيقة خلفية منهجية وفكرية تشكل مرجعية رؤيتنا السياسية إلى قضية المرأة.

كما ونطرح هنا، أن يضع اللقاء جدول زمني واضح وصارم للمهام التي يتم الاتفاق على تنفيذها، وأن لا يتم استبعاد أي مهمة ضرورية، وأن يتم تقاسم المهام وإنجازها، وصولاً إلى إنضاج المشروع بالصورة المأمولة.

هيئة العمل المشترك



هيئة العمل المشترك

المحتويات:

القسم الأول

المشروع الوطني السوري (الإطار المنهجي)

أولاً: الوطني والديمقراطي، حقل دلالي واحد

ثانياً: الفكر والوعي الديمقراطي

ثالثاً: مناهضة الصبر والتذويب

رابعاً: (العلمانية، الدين)، إعادة ضبط الدلالة

خامساً: الأحزاب العقائدية لا تناسب الديمقراطية

القسم الثاني

مهام مطلوب إنجازها

أولاً: التمهيد لإطلاق مشروع النهضة السورية

ثانياً: إعداد ميثاق شرف

ثالثاً: تعديل موازين القوى

(1) مصادر قوة الطغمة الحاكمة

(2) مصادر قوة المعارضة

(3) نقاط ضعف السلطة الشمولي

(4) نقاط ضعف المعارضة

رابعاً: أسئلة تحتاج إلى أجوبة مشتركة

القسم الثالث

ظاهرتان مدمرتان

أولاً: السرمنة وانعدام الاتساق (حركة نحو المجبول)

ثانياً: التجريبية موضع العقلانية

القسم الرابع

رؤيتنا إلى قضية المرأة

(العنف والاعادة انتاج البيمنة)

خاتمة



هيئة العمل المشترك



القسم الأول

المشروع الوطني السوري

(الإطار المنهجي)

لقد عقدت القوى السورية، التي تقدم نفسها ديمقراطية، العديد من اللقاءات التي تشبه هذا اللقاء في أهدافها المعلنة وإطارها الشكلي. ولقد أصبح من نافل القول أن آليات العمل، وطرائق الحوار، ومنهجية التعاطي مع هذه اللقاءات، تكاد تكون واحدة. وبالتالي كانت نتائجها واحدة أيضاً، وفي الغالب لم تنتج شيئاً يذكر على المستويين المحلي والاستراتيجي. وعلى الرغم من تشارك هذه القوى في الإيمان بأهداف ديمقراطية، إلا أنها لم تتمكن من ترجمة هذا الإيمان لخطط تنظيمية وسياسية، أو لتصورات استراتيجية وتنفيذية. وفي الحقيقة إن الأهداف لا تتحقق بفعل الإيمان بها، ولا تتحقق من تلقاء ذاتها، لأنها أهداف سامية ومشروعة أخلاقياً، بل تتحقق أو لا تتحقق بالتفكير والعمل والإنجاز فحسب.

في هذا السياق، وحرصاً على الاستفادة من تجارب الماضي وتعزيز الطابع التراكمي للعمل، وأن يكون هذا اللقاء منتجاً، رأينا بدايةً أن نضع بين أيديكم مجموعة من النقاط التي نرى أنها تشكل بمجموعها جزءاً مهماً من الإطار المنهجي اللازم لمقاربة المشروع الديمقراطي السوري، والعمل من أجله.

أولاً: الوطني والديمقراطي، حقل دلالي واحد:

لا يمكن القبول بالخطاب الذي يقوم على التفريق بين المشروع الوطني والمشروع الديمقراطي، فمن غير الممكن فصل الديمقراطية عن الوطنية أو تمييزها منها، إلا كما نميز الشكل من المضمون مفهوماً. والعلاقة بينهما جدلية، ينمو بموجبهما الطرفان معاً، ويذهب كل منهما في الآخر، ويذهبان معاً في تركيب جديد: الوطنية تصير ديمقراطية أكثر فأكثر، والديمقراطية تصير وطنية أكثر فأكثر. فالديمقراطية التي لا تفهم على أنها مضمون الوطنية الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأخلاقي، تتحول إلى مجرد "آليات ديمقراطية" لتبرير سيطرة أكثرية عددية إثنية أو دينية أو مذهبية. وليس بوسع أي مشروع ديمقراطي أن



هيئة العمل المشترك



ينبغي وجود أي مشروع آخر أو يستبعد أي طرح مغاير له ويظل مشروعًا ديمقراطيًا. ولا يمكن أن يكون المشروع الوطني الديمقراطي سوى أحد إمكانات الواقع السوري، ومن إنتاج المجتمع السوري، ولا يمكن أن يكون سوى تعبير عن روح الشعب السوري، وبقرارٍ منه من دون الارتهان لأي أجنحة خارجية.

ثانيًا: الفكر والوعي الديمقراطي

الخيار الوطني الديمقراطي، خيار من دون ضفاف، وبلا إطار أيديولوجي محكم الإغلاق، خيار منفتح على التغيير والتطوير، ويؤمن في كل لحظة أنه مشروع ناقص لم يكتمل بعد. ومن نافلة القول أن الديمقراطية تحتاج إلى فكر ديمقراطي، أي فكر حر يقوم على مشروعية التنوع والاختلاف وعلى نسبية الحقيقة واحتمال خطأ الذات، وإلى وعي ديمقراطي، أي وعي واقعي، وإلى ثقافة ديمقراطية غير مؤدلجة وغير متكورة على ذاتها، وإلى أخلاق ديمقراطية أساسها الاعتراف بالآخر واحترام حريته وحقوقه والقبول به كما هو، وكما يريد أن يكون، وتحتاج أخيرًا لتنظيمات مدنية ديمقراطية، وعمل سياسي وطني ديمقراطي، أي إلى قوى ديمقراطية. ومن المهم أن لا نقوم بتحويل الديمقراطية إلى أيديولوجيا، والنضال الديمقراطي إلى تبشير؛ فالديمقراطية فضاء مفتوح للحرية، حرية الفرد والمواطن أولاً، وحرية الفرد والضمير وحرية الرأي والتعبير وحرية الاعتقاد والعبادة وممارسة الشعائر الدينية، وحرية تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وحرية الفرد والحزب في أن يكون قوميًا أو اشتراكيًا أو إسلاميًا أو ما يشاء، وحرية العمل السياسي والمشاركة في حياة الدولة، بلا شرط أو قيد، سوى شرط الوحدة الوطنية وقيد الدستور والقانون، وهذان شرطان يضعهما المجتمع، والديمقراطية شرط ضروري لتمكين المجتمع من السيطرة على مقدراته، والانتفاع بثروته المادية والروحية وبقوة عمله وإنتاجه.

ثالثًا: مناهضة الصهر والتدويب

يمكن استنادًا إلى ما سبق طرح المقاربة التالية لمسألة "وحدة المعارضة" - وينطبق ذلك على مسألة "الوحدة الوطنية".



هيئة العمل المشترك



لا نرى أن الفكرة القائمة على "وحدة المعارضة" يمكن أن يكون لها وجود واقعي، ونعتقد أن فكرة دمج وتوحيد القوى الديمقراطية، هي فكرة غير ديمقراطية في جوهرها. فليس المطلوب هو توحيد أحزاب وقوى المعارضة السورية، وهذا ليس ممكناً ايضاً. ولكن المطلوب والممكن هو توحيد قوى المعارضة ومجهودها، وتناغم سيرها في وقت واحد في الاتجاه ذاته، من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. هذا ما يفتح أفق بناء الوحدة الوطنية على أسس ديمقراطية سليمة.

رابعاً: (العلمانية، الدين)، إعادة ضبط الدلالة

تسببت المقاربة التي تقوم على وضع العلمانية والدين على حافة حدين نقيضين، لا يتواجد أحدهما حتى يغيب الآخر، في نزاعات عبثية ومآلات مأساوية تبعدنا عن الدين والدنيا أكثر مما تقربنا منها. نعتقد أن الحقلين الدلالين الذين يعمل فيها كلٌّ من هذين المفهومين، متميزان ومختلفان كلياً. فالدين حقله الدلالي هو المجال الخاص، والعلمانية حقلها المجال العام. وبالتالي يمكن أن يؤمن فردٌ أو جماعةٌ بعلمانية الدولة، ويكون متديناً في الوقت ذاته، وربما يكون هذا النموذج الأكثر شيوعاً بين السوريين.

خامساً: الأحزاب العقائدية لا تناسب الديمقراطية

إن الأحزاب التي تقوم على اسس عقائدية، وفئوية، (ما تحت وطنية او ما فوق وطنية)، ليست أحزاباً سياسية تتسق بناها الفكرية التنظيمية والسياسية مع الديمقراطية. هي أنساق مولدة للعنف والإرهاب. فالنأي بالنفس عن أي مظهر من مظاهر التعصب الحزبي والتطرف الأيدولوجي، شرط أساسي لاستحقاق الصفة الديمقراطية.



هيئة العمل المشترك



القسم الثاني

مهام مطلوب إنجازها

نطرح في هذا اللقاء مجموعة من المهام الاستراتيجية، التي نعتقد أن إنجازها ضرورة ملحة لبدء العمل، ونطرح أن يتبنى هذا اللقاء تنفيذها، ويضع أسس حوارية لتنظيم خطة تنفيذية. وهذه المهام هي: تمهيد لإطلاق مشروع النهضة السورية، إعداد ميثاق شرف، العمل على تعديل موازين القوى، أسئلة تحتاج إلى إجابات مشتركة.

أولاً: التمهيد لإطلاق مشروع النهضة السورية

هل ننطلق من نموذج نظري ونسق مفاهيمي ناجز ونهائي للديمقراطية، أم ننطلق من واقع مجتمعنا وشعبنا لننتج نموذجاً ديمقراطياً وطنياً ينضج عمل ثقافي وسياسي وإنتاج اجتماعي خلاق، يشارك فيه جميع السوريين القادرين على المشاركة، ويجسد خصائص مجتمعنا وعبقريته شعبنا، لا نسخة عن أي نموذج آخر؟. إذا اتفقنا أن ننطلق من واقع مجتمعنا، فلا بد لنا من إطلاق مشروع فكري وثقافي يمهّد للمشروع السياسي ويواكبه. يمهّد له أي يأتي قبله ويضع أسسه، ويساهم في تكوينه تكويناً سليماً ومتيناً قابلاً للحياة ولإنتاج، ويواكبه أي يتأثر فيه بعد تكوينه فيتطور مع الزمن ويؤهل نفسه لرفده أكثر، ويواكب أداءه.

مشروع النهضة هو المشروع اللازم لإنجاز شروط التغيير الديمقراطي وحاجاته، وإنجاز المعرفة اللازمة بما يريده أو يتطلبه الواقع الراهن في سورية، لكي نتمكن من التأثير فيه. فالمشاريع الوطنية لا تنجز بالرغبات، بل بالعمل الذي ينظر إلى الواقع كذات وحياء، له قوانينه ومنطقه ومقاومته وعناده، وله شروطه أيضاً، التي يجب ان يتم فهمها بدقة وموضوعية وعقلانية. أما الاعتقاد أن الواقع صلصلاً تشكل الإرادة الذاتية كما تشاء، فهو اعتقاد رغبوي، واهم يمكن أن نقرأ بسهولة إلى أي دركٍ من الفشل سحبنا. ولا بد من القول بوضوح وصراحة أن استمرار عمل المعارضة من دون استنادها إلى مشروع فكري واضح، قد جعل منها معارضة بلا أي وصف، وبلا أي تحديد، تحمل جميع الاحتمالات، وبصراحة ووضوح نعتقد أن هذه المعارضة بلا تحديد لا تقل خطورة عن الاستبداد، لأنها يمكن أن تعيد إنتاجه على نحو أسوأ، في ظل



هيئة العمل المشترك



الانهيارات السياسية والأخلاقية الحاصلة، وفي ظل تراجع الوعي إلى ما دون الوعي الوطني. أي باختصار: نحتاج إلى مشروع نهضة، يؤسس لإعادة بناء مفهوم المعارضة الوطنية الديمقراطية، بقدر ما يؤسس لتفكيك النظام الشمولي، فلا احد يرغب في الذهاب إلى المجهول، أو إلى المحذور وطنياً وإنسانياً.

ثانياً: إعداد ميثاق شرف

ما من شك أن الكثيرين من المعارضين الذين يصرون على تصدر المشهد، يتحرقون شوقاً إلى السلطة أو إلى المشاركة فيها، أو حتى أن البعض يتحرق شوقاً للاستئثار بها، ولكن هنالك كثيرين وكثيرين جداً يتحرقون شوقاً إلى الوطن، وإلى الدولة الوطنية، وإلى حكم القانون. وهذا الأخير هو موقف إنساني، لأنه موقف عقلاني وأخلاقي، والعقل والأخلاق هما ما يجعل الإنسان إنساناً.

إن المسؤولية الأكثر أهمية للمعارضة السورية هي مسؤولية أخلاقية، وتزداد هذه المسؤولية أهمية في ضوء بلوغ النظام الشمولي تمامه، وإنتاجه ما أنتج من الخراب والدمار، وبلوغه نهايته المحتومة، بحكم ما أنتجه هو نفسه، وبحكم ما صار إليه من تعفن، وبحكم دفعه البلاد إلى الكارثة، والكارثة لا تستثنى أحداً. ونحن بحاجة إلى ضمانات موضوعية لكي لا نذهب إلى المحذور وطنياً وإنسانياً، وهذه الضمانات الموضوعية هي ميثاق الشرف المطلوب التعاقد عليه والالتزام الأخلاقي به.

ونضع فيما يلي ما نعتقد أنها أسس عامة لميثاق شرف ملزم أخلاقياً لجميع من يتبناه، وهذه مقاربة عمومية عامة، وليست الميثاق نفسه الذي يمكن صياغته لاحقاً استناداً إلى أسس توافقية وبناءً على مخرجات الحوار.

1) القطع مع الذنبيات والمنهجيات التي كانت تشل عمل المعارضة وتصرف اهتمامها عن التفكير الواقعي وعن التخطيط الاستراتيجي لتحقيق أهدافها. هو القطع مع ثقافة الفشل المتكرر، مع ثقافة الانطلاق من الهدف إلى الواقع، والارتجال، وردود الفعل، وغلبة أحكام القيمة على أحكام الواقع، وتعظيم أهمية الاقتناع الذاتي بقداسة المبادئ والأهداف ومشروعيتها الأخلاقية، وجعلها معايير للوطنية،



هيئة العمل المشترك



وتصور أن مجرد الثبات عليها والتمسك بها رغم أهميتها كفيلاً بتحقيقها... لذلك يجب تغليب الكفاءة والمقدرة، واستثمار الكفايات الثقافية والتخصصات العلمية والمهنية استثماراً مناسباً. وإنهاء ثقافة الاحتكار الثاوية في عقول السياسيين التي تجعل القيادات تفعل كل شيء، وتفعله دفعة واحدة، ولا تسمح بأن يعمل أحد أي شيء إلا بموافقتها ورضاها وحسب رؤيتها الخاصة. فهذه الثقافة سببت ضعفاً، بل شللاً ملحوظاً في المبادرة وتحمل المسؤولية.

(2) لا يجوز سياسياً وأخلاقياً، أن تقوم الإرادة/الإرادات الجزئية بازدياد الإرادة الموضوعية، التي يمكن التعبير عنها بمقولات المنطق والعقل والعلم والمعرفة. هذا الازدياد الذي مارسه الإرادة الذاتية للحزب القومي أو الإسلامي أو الاشتراكي أو الذين اتخذوا من الديمقراطية ومن العلمانية أيديولوجيات مغلقة (ولا فرق بينهم جميعاً). فهؤلاء وضعوا إرادتهم الذاتية محل الواقع، وتبنوا أهدافاً ليست من إمكاناته، كالوحدة العربية، أو الخلافة الإسلامية، أو ديكتاتورية البروليتاريا، أو الأممية البروليتارية، وغيرها.

(3) لا يجوز سياسياً وأخلاقياً، عدم تمييز الإرادة الجزئية، المتمثلة في إرادة الحزب أو الطائفة أو "الطبقة"، أو الجماعة الإثنية، من الإرادة العامة، التي ترقى بهذه الجماعات المختلفة إلى جماعات سياسية هي الأمة. ويجب القطع مع الذهنية المتناقضة مع الفكرة الوطنية التي تقوم على النظر إلى الذات على أنها الإرادة العامة، أو على أنها مفوضة وحدها بتمثيلها.

(4) القطع مع ثقافة ازدياد الآخر وتكفيره أو تخوينه (والتكفير والتخوين واحد في هذا السياق)، في سبيل استبعاده أو حذفه. فنحن لا نستبعد الآخر ولا نعمل على حذفه، أو تصفيته ثقافياً أو سياسياً أو أخلاقياً أو مادياً، ولا نقبل بتبرير ذلك السلوك الهمجي ووصفه بأنه عمل أخلاقي أو وطني. لذلك لا ننسب لهذا الآخر صفات سلبية لنجعل منها مبرراً لاستبعاده، كالكفر والنفاق والزندقة والشرك والخيانة والتواطؤ والعمالة والتآمر.

(5) احتكار الحقيقة مسوغ كاف لاحتكار الوطنية، واحتكار السلطة، واحتكار ثروة المجتمع وقوة عمله وقوة تنظيماته المدنية. لذلك نحن نقطع تماماً مع الاعتقاد العميق بتامة الآراء الأيدولوجية وكمالها وبحيازتها الحقيقة واحتكارها.



هيئة العمل المشترك



6) الوطنية لا تتناسب مع النزعات العصبية الحصرية والانثنائية أو الانعزالية، والسلوك الوطني أيضاً لا يمكن أن يلغي أي من هذه العصبيات، بل يتخطاها جدلياً، أي يبقي عليها ويرفعها إلى مستوى أعلى ويفتح إمكانات نموها وتطورها، بتخليصها من نزعاتها تلك، وتنمية قابلية انفتاحها على ما هو عام، أي على ما هو جوهرها وماهيتها ومناطق سموها الأخلاقي. فالوطنية السورية لا تنفي عروبة العربي السوري أو كردية الكردي أو أثورية السرياني، ولا تنفي بالقدر ذاته إسلام المسلم السوري أو مسيحية المسيحي، بل تنمي في كل منها وفي جميع أفرادها عنصر العمومية الذي يجعلها تتعرف ذاتها في الكل الوطني الإنساني، وتتعرف حريتها في القانون الوضعي الذي يسري على الجميع من دون استثناء، ويحفزها أن تفصح عن أفضل ما فيها من عناصر المحبة والرحمة والتسامح والتكافل ومن قيم الحق والخير والجمال. ولا سبيل إلى ذلك إلا في إطار الدولة الوطنية الحديثة.

ثالثاً: تعديل موازين القوى

يمكن أن نلاحظ أن المعارضة السياسية تنظر إلى ذاتها استناداً إلى نظرتها إلى الخارج، ومن ثم إلى نظرة الخارج إليها، فتبني ذاتها استناداً إلى حاجتها إلى الآخر، لا إلى معرفة ذاتها بذاتها، ولذاتها، والمتمثلة في استحضارها الدائم للغاية من وجودها، من "خلقها"، و"تكوينها"، و"هندسة تقويمها"؛ وهذه الغاية هي تمثيل الإنسان/المواطن السوري، والتشبع بآماله وتطلعاته، والعمل التراكمي الاستراتيجي على تحقيقها ووقعتها، وهنا بيت القصيد وجوهر الموضوع. ولذلك نضع السؤال المهم التالي: كيف يتم خلق قوة سياسية تمثل السوريين، ويلتف السوريون حولها، بعد الذي حصل كله؟ أي بصيغة أخرى: كيف تغادر السياسة الوطنية السورية المسار الدوراني، نحو المسار التصاعدي الذي يبني الذاتي، فيؤثر في توفير الطرف الموضوعي الملائم للتغيير؟. صحيح أن هذا السؤال عريض وغير محدد بتفاصيل جزئيات، ولكن ربما تكون أفضل طريقة لمقارنته وفق التالي:

أولاً: تغيير المنهجية القائمة على مركزية إسقاط النظام القمعي الطغموي الحاكم في سورية، وتحويل هذا الهدف المركزي إلى مهمة مرحلية، تنتمي إلى حزمة من المهام الأخرى وإن كانت أهمها وأكثرها إلحاحاً.



هيئة العمل المشترك



وتعمل هذه المهام مجتمعة على ترجمة الهدف الاستراتيجي، المتمثل في بناء دولة السوريين الوطنية التي تجعل سورية وطنًا لجميع أبنائه. وإذا كان لا بد من هدفٍ مركزي فهو الإنسان السوري، معرفًا بدلالة الدولة الوطنية السورية الحديثة.

ثانيًا: في الوقت الذي لا تملك السياسة الوطنية السورية، القدرة على التأثير في العوامل الخارجية، وسياسات الدول المعنية والفاعلة في الوضع السوري؛ فإنها قادرة على بناء قوة داخلية تقوم على ذاتها، ولذاتها. وأهم ما ينقصها في هذا السياق هو "التأهيل".

وجرت العادة على إصاق صفة "المؤهل"، بالذي يمتلك القدرة والخبرة اللازمة لإعداد خطط واستراتيجيات سياسية فوقية، ثم ترجمتها إلى مهام عملية، يجري التسويق لها نخبويًا، وصولًا إلى إيجاد حامل مجتمعي (تحتي)، لهذه الاستراتيجيات والخطط. ولكننا نرى اليوم أكثر من أي وقت مضى أن هذه المعادلة يجب أن تُقلب رأسًا على عقب. حيث أن استمرارها على ما هي عليه يعني إجبار الإنسان أن يمشي على رأسه ورجلاه تتجه إلى الأعلى، من ثم توجيه الملامة إليه بأنه لا يتقدم كما يجب، وهذا الموقف الذي يتخذه السياسيون من المجتمع غالبًا. الصحيح بتقديرنا أن المؤهل في هذه المرحلة (أفرادًا أو تشكيلات)، هو من يأخذ علمه من الواقع، وبالتالي يبدأ من الواقع، من المجتمع، من البنى التحتية، ثم يبني بناء الفوقية متناغمًا معها، ومستندةً إليها، لا العكس. وهذا لا يعني تقليد الشارع، بل يعني البناء استنادًا إلى الواقع والابتعاد عن النمط الرغبوي، ويعني فهم وتحليل أعمق وأنجع. ولا نرى أفضل من تفعيل دور شباب الثورة في العمل السياسي، ليلعبوا الدور الأساسي في أداء هذه المهمة، التي يصعب على الكثيرين من "الجيل القديم" التشبع بها على ما بدا خلال سبع سنواتٍ عجافٍ قد خلت.

إذا اتفقنا أن جوهر الموضوع هو العمل الاستراتيجي لتحقيق أهداف السوريين في الحرية والكرامة، فإن من أولويات التصور الاستراتيجي هو توصيف الحاضر كما هو، وبذل مجهود فكري مناسب لتحليله، والوقوف على إمكاناته، وتعرف بنية النظام الشمولي، وتحديد مواطن قوته وضعفه، وتعرف بنية المعارضة الديمقراطية وتحديد مواطن قوتها ونقاط ضعفها أيضًا، وتحديد الأساليب والأدوات المناسبة لكل مرحلة من مراحل تطور العملية السياسية. ونطرح أن يتم هذا التحديد بصورة حوارية بين القوى، التي توافق على هذه المنهجية في



هيئة العمل المشترك



العمل. وفي سبيل ذلك نطرح نقاطاً مفتاحية لهذه العناوين التي يجب أن نقوم بدراستها وتكوين تصور واقعي مشترك لها:

(1) مصادر قوة الطغمة الحاكمة

(المطلوب دراستها وتحديدها بدقة، وتحديد آليات عمل لتجريد النظام منها. ويمكن توزيع هذا العمل بين القوى السياسية)

أ) الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات المختلفة، وهذه ليست قوة الطغمة فحسب بل لحمه النظام وقوام بنيته. (تدرس بدقة وعمق)

ب) الثروة الوطنية: السيطرة على الاقتصاد أساس السيطرة على المجتمع

ت) الأيديولوجيا (القومية/الاشتراكية)، التي يستمد منها مشروعيتها الرمزية بالإضافة إلى الممانعة والمقاومة.

ث) الإعلام

ج) قوة العدد والتنظيم

ح) قوة الحركة والنشاطات والتواصل

خ) القمع وإشاعة الخوف

د) مؤسسة "الدين الوضعي" (المتقفون والفقهاء والأئمة والخطباء والوعاظ والدعاة والمشايخ من مختلف الأديان الذين يحرصون الاستبداد).

ذ) ضعف قوى المعارضة الديمقراطية وتشردمها وانشغالها بمعارك أخرى.

ر) يوجد عدد من السوريين، يتعاون مع السلطة المستبدة، وتستقوي السلطة به.

ز) دعم الحلفاء الروس والإيرانيين عسكرياً في الداخل، وفي المحافل الدولية.

س) مشاركة مليشيات ومرتزقة متنوعة، تمكنه من استخدام عناصرها البشرية في القتال غير مبالٍ بالخسارة في الأرواح.

هذه ما رأيناه أهم عناصر قوة النظام، ويمكن بالتأكيد إضافة عناصر أخرى والعمل على تحليلها جميعها.



هيئة العمل المشترك



2) مصادر قوة المعارضة

- أ) نبل القضية الأخلاقية التي يسعون إليها.
- ب) التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاستراتيجي لاستثمار مصادر القوة المتاحة والممكنة.
- ت) وسائل النشر والإعلام
- ث) وسائل الاتصال
- ج) دعم السوريين
- ح) تاييد القوى الديمقراطية الخارجية.
- خ) الاستقواء بالسوريين، وبعادلة قضيتهم
- المطلوب هو دراسة هذه المصادر لتعزيزها، وإضافة مصادر جديدة وفق آلية تنفيذية تستند إلى مشروع نهضوي يعيد للسياسة قيمتها، ويعيد بناء المعارضة تمهيداً لهدم النظام الشمولي الإجرامي.

3) نقاط ضعف السلطة الشمولية

(يجب العمل على دراستها دراسةً دقيقة، لمعرفة بصورة عميقة، وللعمل على تعزيزها)

- أ) آليات اشتغال النظام متيبسة، ونظامه الأوامري أحادي الطابع، وقدرته على التكيف السريع مع المستجدات ضعيفة جدًا. لذلك فإن أي تغيير في آليات العمل الوطني المعارض، يمكن أن يؤدي إلى اختلال عمله.
- ب) اهتزت أساطير النظام الايديولوجية جميعها، وأصبح زيفها واضحاً بعد الذي حدث على مدار السنوات السبع الماضية.
- ت) التنافس السلبي والتشاحن الداخلي، الذي يصل إلى استخدام العنف في بعض الأحيان.
- ث) ضعف رأس السلطة وتبعيته لقوى خارجية.
- ج) الضربات العسكرية القاسية التي تعرض لها الجيش والأجهزة الأمنية
- ح) عدم اتساق قرارات النظام، وكثرة الأخطاء والمطبات التي يقع بها سياسياً وإعلامياً بشكل خاص.



هيئة العمل المشترك

رأينا أن هذه أهمها، ويمكن إضافة الكثير من النقاط.

(4) نقاط ضعف المعارضة

بالطبع يوجد عوامل موضوعية لضعف المعارضة، ويوجد عوامل قاهرة إن صح التعبير، ولكن يوجد بموازاة ذلك عوامل ضعف ذاتية، لم يتم العمل على تجاوزها، وهنا تكمن المأساة إن لم نقل الجريمة. نعم الجريمة لأن السوريين يموتون كل يوم، ومن حقهم أن يمتلكوا قوى سياسية مؤهلة بالمعنى الذاتي، لتمثيلهم، وتمثيل آلامهم، وإنهاء معاناتهم، وتحقيق حلمهم المشروع في الحرية والكرامة. وربما يكون ما أودرناه في ميثاق الشرف يأتي في سياق رغبتنا في تلافي نقاط الضعف التي تحيل إلى الجانب الأخلاقي. (عن سبق دراية أو عن سبق جهل). ويمكن أن نضيف:

أ) الافتقار إلى فكرٍ ناضج، يقبع خلف القرارات السياسية، ويوجه السلوك السياسي، ويرسم الخطاب السياسي، ويحدد الموقف السياسي. الأمر الذي يشكل السبب الرئيس في التخبط وعدم اتساق الأداء وضعف الإمكانيات السياسية بالمجمل.

ب) تصدر المشهد مجموعة من الافراد الذين لا يتقنون إلا طريقة واحدة في العمل السياسي، وأثبتت فشلها في أكثر من مناسبة.

ت) التجريبية بدلاً من العقلانية. (وهذه نقطة ضعف وعلة مأساوية)

ث) استبعاد الشباب من تشكيلاتها، وازدراء طاقاته وإمكاناته والتعالي عليه.

ج) غلبة الطابع الأيديولوجي

ح) تشرذمها وانقساماتها وصراعاتها.

خ) الأنانية والتأمر والانشغال بمسائل شكلية وسطحية

د) ضعف الثقة المتبادلة بين اطرافها

ذ) عدم قدرتها على احترام الفرد ودعمه، بل تولدت لديها ما يشبه الحرية السائبة بحيث تقوم المجموعة بتحطيم الفرد بدلاً من دعمه والإعلاء من شأنه.

ر) قناعتها بأولوية السياسية، على الفكر وعلى الثقافة.



هيئة العمل المشترك



ز) الخلافات في الأولويات، والانقسامات العقائدية الطابع، المنغلقة التي لا تتسق مع المبدأ الوطني.

س) تفريطها بثقة المجتمع أو عدم قدرتها على كسب ثقة المجتمع، ومن ثم لم يشمل خطابها السوريين جميعهم ومنهم الرماذيون.

وبالتأكيد يمكن القيام بدراسة تفصيلية، وليس هذا إلا مدخل مفتاحي لهذا النوع من التحليل.

نعتقد بإمكانية حقيقية لاستخلاص خطة عمل استراتيجية، ومرحلية، لتغيير موازين القوى، بعد التعاون والقيام بهذا التحليل وفق منهجية صارمة، وعن طريق مشاركة القوى التي ترغب بذلك وتوافقنا على هذا النهج.

رابعاً: أسئلة تحتاج إلى أجوبة مشتركة

بالإضافة إلى الأسئلة الضرورية المتعلقة ببناء فكر استراتيجي لتغيير موازين القوى، والمتعلقة بعوامل الضعف والقوة للمعارضة وللخصم، وبمواقف الأطراف الأخرى واستخلاص سبل التأثير فيها؛ فإننا مطالبون بإيجاد إجابات مشتركة لمجموعة من الاسئلة نذكر منها:

- 1) كيف نعيد ثقة السوري بالسياسة وبالمعارضة السياسية؟
- 2) كيف نستطيع تطوير القوة التنظيمية، والقوة التعاونية؟ وكيف نستطيع تحقيق وحدة الاتجاه في هذه المرحلة المفصلية؟
- 3) كيف يمكن تمويل العمل السياسي الوطني من دون ارتهان وشروط؟
- 4) كيف يمكن تحقيق وحدة الاتجاه، من دون صهر وتذويب القوى، ومن دون تحالفات شكلية هشّة على غرار التجارب السابقة؟
- 5) ما هو نوع الرمزية المؤثرة المطلوب العمل عليها لخدمة القضية الوطنية السورية؟
- 6) ما أنواع العمل التي تزيد في إضعاف مصادر قوة السلطة أو حجبها، وفي اي المراحل يجب أن تستخدم؟



هيئة العمل المشترك



7) كيف سيكون شكل المرحلة الانتقالية، وآلية تشكيل المؤسسات لتحقيق نجاح سلس في المرحلة الانتقالية؟ (هذا يحتاج إلى مجهود يستطيع تقديم تصور واضح وجاهز للتنفيذ)

القسم الثالث

ظاهرتان مدمرتان

نتطرق في هذا القسم إلى ظاهرتين يمكن رصدتهما في المعارضة السياسية السورية بالعموم، ونعتقد بضرورة تدميرهما على المستوى الفردي والجماعي، وذلك لأن بقاءهما في المقاربات والسلوكيات السياسية، قاتلٌ لأي إمكانية نجاح مستقبلي. ونسمي الظاهرة الأولى "السرمنة" ويعني المصطلح السير أثناء النوم، وأردنا منه أن يصف ظاهرة السير نحو المجهول من دون وعي بالطريق وبالوجهة، وانعدام الاتساق، والثانية هي ظاهرة التجريبية في السياسية.

أولاً: السرمنة وانعدام الاتساق (حركة نحو المجهول)

يستطيع المتابع تلمس إصرار المعارضة (الأشخاص أنفسهم من دون تغيير يُذكر) على الحركة والعمل، ويدل هذا الإصرار في بعض الحالات على نزاهة وصلابة في العموم. ولكن النوايا بالتأكيد لا تكفي من دون تنمية المقدرات. فإن عدم تحديد الهدف من كل خطوة، وعدم تقويم اتجاهها ليكون فعلاً في الشكل الصحيح المرسوم، ليس إلا حال "سير أثناء النوم (سرمنة)". كانت هذه السرمنة نتيجة طبيعية لتحديد النشاط العقلي التحليلي، وتجلت بوضوح في تشكيل الهيئات الجديدة (الائتلاف، الحكومة المؤقتة، الهيئة العليا للتفاوض) واستمرار النهج نفسه تقريباً. واليوم هناك دعوات مستمرة لتكوين تشكيل جديد جامع، ولم تنجز إلى الآن عملية تغيير المنهجية بأخرى أكثر نجاعة، أو تغيير الأفراد بأفراد يمتلكون منهجية سليمة مناسبة سلفاً. هنا نجد أن من الضروري الإجابة عن السؤال الآتي: ما الذي تسبب



هيئة العمل المشترك



وأسهّم في دفع المعارضة السورية إلى تحييد التحليل السياسي العقلاني؟ يمكن أن تشكل النقاط التالية مجتمعة في تقديرنا جزءاً من الإجابة على هذا السؤال، وهي:

(1) **ثوريون لا سياسيون:** فسياسيو المعارضة أغلبيتهم شخصيات ثورية أكثر من كونها سياسية، بمعنى أنهم يميلون إلى الانفعال السريع غير المدروس على حساب التحليل الهادئ المدروس. ويكثر الدفق العاطفي في توجيه سلوكهم فيما المطلوب في مرحلة من المراحل هو التفكير العلمي الدقيق.

(2) **الدوغما:** يتميز نمط التفكير الدوغمائي عمومًا، بالتقليل من قيمة الأسئلة العقلية والنشاط العقلي الاستنتاجي التحليلي. ولا تقيم الدوغما وزنًا كبيرًا للصرامة المنطقية، وذلك بسبب إيمان الدوغمائيين بحقيقة معينة تكون بالنسبة لهم مكتملة، وقد اكتشفت دفعة واحدة في مرحلة ما من التاريخ. ويبدو أن السياسة اليوم في حاجة ماسة لتغيير المنهج وتطوير الوعي، في حاجة للتغلب على ثقافة الكسل وعلى ثقافة (عجل نصرك يا الله) بصورتها التواكلية القائمة. في حاجة إلى إدراك دقيق للواقع، والقدرة على الفصل بين الرغبة والواقع: أي أنها لا بد أن تستبدل بمنهجية «الشلف التأويلي» منهج التدقيق العقلاني و«النقاط الطفّ»، أي الانتقال من التقليد والبيغائية إلى العقلانية ومراكمة المعرفة، وبذل الجهد في التنقيب والتحليل، انطلاقاً من عناصر الواقع وعلاقته الجدلية مع الفكر.

(3) **تحييد الفكر عن العمل السياسي:** وهذا التحييد يحمل مخاطر لا حصر لها، ولعلّ أهمها في العموم هو تحول المعارضة من فاعل في المشهد إلى مفعول به. فبذلك تكون إخفاؤها كبيرًا وكثيرًا، وإن نجحت يكون نجاحها بسبب إخفاق الآخرين.

(4) **الإعلام:** ربما أخذ الإعلام في حالة الثورة السورية دورًا أكبر من دوره العادي والطبيعي، وفي أغلب الأحيان كان المطلوب في الإعلام أن يغلب فيه التركيب على التحليل، والمعلومات على حساب المعرفة، مما ساهم في تعزيز استمرار هذا النمط من التفكير.



هيئة العمل المشترك



(5) **تحييد الشباب عن ممارسة العمل السياسي:** يمكن للمُطلع على أوساط الشباب السوري المعارض وأوساط المعارضة الهرمة، أن يجد فروقات في نمط التفكير، فتفكير بعض الشباب حدائثي، وينظر إلى الماضي القريب بطريقة أقرب للتحليل الموضوعي العقلاني، منها إلى الطريقة التوصيفية التي تحمل الكثير من الشخصية التي تصبغ نمط تفكير الجيل الأكبر سناً من المعارضين. (من دون تعميم)

وبناءً على هذه النقاط التي افترضنا أنها تشكل تفسيراً أو أسباباً غير تفسيرية لاستمرار النمط الاستقرائي وغلبته في نمط تفكير المعارضة، نجد من الضروري أن يضع أي تجمع جديد يمكن أن تتبري بعض القوى إلى تشكيله هذه النقاط في الحسبان ويتقاضي الوقوع فيها. وربما أهم تقاضٍ لذلك يكمن ببساطة وبالدرجة الأولى في الأولوية في اختيار وجوه جديدة لتنهض بهذه المهمة، ويكون للشباب دورٌ أساسٌ فيه.

ثانياً: التجريبية موضع العقلانية

نرى أن مطب التجريب كان حاضراً على مدار السنوات الست الماضية من عمر الثورة السورية، ولن ندخل أكثر في توصيفه، ولكن ما يهم الآن فعلاً هو "الضرورة الملحة للتعلم"، التي تتطلب أن يهتدي العمل السياسي السوري المعارض إلى الفكر الرصين وتغيير المنهجية بالشكل الملائم لتدارك ما يمكن تدراكه.

ونرى أنه من أجل مقارنة سليمة لمنهجية هذا الفكر الرصين وشكله العام، لا بد من تحديد، وضبط مجموعة من المفاهيم والسلوكيات، التي تبدأ من معرفة دقيقة بعمق المسؤولية التي يحملها من يتطوع لتقديم الفكر السياسي في هذه اللحظات الحساسة والتاريخية في سورية والمنطقة. ذلك لأن الفكر الذي سيقدم الحل سيكون بديلاً من التجريبية في السياسة، وهذا الفكر ليس صفة فطرية إلا بالأهلية له، وإن لم تخضع هذه الأهلية للتطوير والتثقيف بدافع المسؤولية تحولت إلى "فوقية" لا سبيل لصاحبها



هيئة العمل المشترك



إلا التعالي والمزاودة وتضخيم الأنا، والأمثلة على ذلك كثيرة في المشهد السوري الراهن، وينتج الفكر المفيد عن معرفة دقيقة بالواقع، وهي معرفة لا تتكون عن طريق كشف مباشر لبنية هذا الواقع فحسب، بل يجب تحديدها وفهمها بأنها نشاط إنساني أولاً وأخيراً، من حيث هي رابطة خاصة بين الذات والموضوع، يتداخلان وينفصلان في مجالها.

هذا يعني أن النشاط المعرفي يُحوّل ويغيّر الواقع، وفي الوقت ذاته يُحوّل ويغير الناس والمفكرين أنفسهم، وكذلك هو يُشتق من الواقع. وتلك ثاني المفاهيم التي تحتاج لفهم وتحديد، وهي جدلية العلاقة التي تربط بين الفكر والواقع وتاريخية المعرفة. ومن هذا المنطق تصبح مسألة تاريخ الحراك السوري الآن ليست مفيدة للحل بقدر الفائدة من تاريخ فهمنا لهذا الحراك وتاريخ وعينا الذي تشكل بسبب هذا الحراك، ومن ثم تحديد منهجية نقدية تاريخية لخلق الفكر السوري الجديد.

ومن أهم ما سيقترضه هذا المنهج هو إنجاز فهم دقيق لمسألة الوطنية والدولة الوطنية، ووضعها قبل أي مصلحة فوق وطنية سواء كانت هذه المصلحة أيديولوجية، أم مقدسة، أو ذات هاجس ماورائي يبحث في ما يتعالى على سنن التطور والتاريخ والواقع. ويصبح من البديهي أن ينكبّ الفكر على إنشاء دولة وطنية حديثة تكون لسورية كالفيزياء بالنسبة إلى الطبيعة؛ فنزاد معرفة بسوريتنا بقدر اهتمامنا بتطوير مفهوم دولتها الوطنية الحديثة، والتشبع بها، وبناء أسسها، وتكون سورية كالطبيعة تُسخر في خدمتنا، وتعلمنا أن نُسخر أنفسنا في الحفاظ عليها من مبدأ الاستدامة.

والأمر المهم الآخر يتعلق بضرورة التمسك بنسبية المعرفة وبمبدأ القابلية للمراجعة، وبإنجاز الانتقال الضروري من العمل على الكشف عن الحقيقة المطلقة، التي تُؤدّ الأوهام وتبعدنا عن الحياة أكثر مما تقربنا منها، إلى العمل على الكشف عن جوانب النقص والخطأ والفسل. المطلوب إذًا، منهج التفكير (التاريخي - النقدي) أو ما يسمى (الديالكتيك العلمي) الذي يتحرر من الأنساق جميعها، ولا يستغني عن أحد منها. والواقع، إن الدراسة النقدية للثورة السورية أصبحت خيارًا وطنيًا أكثر من أي وقت مضى، فالثورة جبت ما قبلها، وهي تعيش الآن مع فوضى المفهومات والدلالات وانفتاح البلاد على أسوأ الاحتمالات والتدخلات، ولكي تكون هذه الدراسة النقدية دقيقة وشاملة يجب أن تعود إلى ماضي



هيئة العمل المشترك



الثورة وتدرسه، لا لذاته كما يفعل المؤرخون، بل من أجل فهم المشاكل المطروحة في الحاضر، وتقادي تقاومها في المستقبل. ومن أجل تكوين الانسجام في الخطاب الثوري الوطني، وتكوين الفهم السياسي العميق للتعامل مع الظرف الإقليمي والدولي المحيط ضمن الحاجة والإمكانيات. وكذلك تعقد الدراسة النقدية مقارنات بين الأسس والمفاهيم القديمة والأسس والمفاهيم الجديدة، فتحدد مواطن التطور والنكوص. وضمن هذا المنطق الذي ينطلق من الوعي المقارب بديلاً للوعي الأيديولوجي تصبح مفاهيم الدولة الوطنية الحديثة والأمة والشعب والمجتمع المدني والديمقراطية وغيرها؛ مفاهيم غير مكتملة، وفي حالة تطور وتجديد مستمرين. وهذا ما يثبت على اليقين صفة المؤقت، وما يثبت على المعرفة صفة النقص، وهذا الذي يبقي الباب مفتوحاً أمام الكرامة والحرية والسعادة والرفاهية لتزداد أكثر، وتلك كانت أسمى أهداف الثورة السورية في البداية.

القسم الرابع

رؤيتنا العامة إلى قضية المرأة

(العنف وإعادة إنتاج الهيمنة)

يستند الوعي القابع خلف المقاربات السائدة لقضية المرأة إلى تنشئة اجتماعية ثاوية في أعماق تكويننا النفسي والاجتماعي، سابقة ومتعالية على الوعي الفردي؛ ما يضطرنا إلى العودة إلى نقطة منهجية أولية وضرورية؛ من أجل مقارنة أكثر موضوعية، وهي أهمية تجاوز ذهنية العادات السائدة، والسابقة على وجودنا كأفراد، والتي تجعل من الهيمنة الذكورية سلطة مُنومة، تشبه السحر؛ من أجل الوصول إلى أحكام دقيقة وموضوعية، تحمل تجديدًا نحو الأفضل. وبمعنى آخر، يستوجب منهج السعي خلف الحقيقة -في مثل هذه القضايا- ثورة معرفية على مسلماتنا الموروثة عبر التاريخ والتراث، وجهدًا معرفيًا، وجهادًا ضد النفس، ينتزع من بنيتنا المعرفية الموروثة -كأشخاص- صفة المرجعية المقدسة، ويضع مرجعياتنا ومنطلق تفكيرنا -في هذا الموضوع- موضع نقد، بدلاً من أن تكون قاعدة انطلاق. ما إن يتم إنجاز هذا الاستعداد الفكري؛ حتى نصل إلى استنتاج مفاده: أن الكلام في حقوق المرأة



هيئة العمل المشترك



غيرُ الكلام في حريّتها؛ فإذا كان الأول مطلب حقوقي في مجتمعات تضطهدُ المرأة، ولن تستفيد من تحقّقه إلا المرأة، فإن الثاني مطلب إنساني، يستفيد من تحقّقه الإنسان: رجالاً ونساءً، وبالتالي؛ فإن الكلام عن حرية المرأة كلامٌ عن حرية الرجل، وعن حرية المجتمع بكليته، ذلك؛ لأن الامتياز الذكوري -في مجمله- فحٌ ينتقصُ من معاني الرجولة، كما ينتقصُ من معاني الأنوثة. وإن انهيار الهيمنة الذكورية لا يعني أن يعطي الرجل للمرأة حقوقها، ويتفاخر بـ "نظرته المتحررة" إليها، بل يعني نصف البنى الاجتماعية المتوارثة نسفاً ببغائياً، تلك البنى التي تُشرعنُ لهذه الهيمنة تعسفاً. وعند نسفها وانهيار منظومة الهيمنة الذكورية، يحصل الرجال والنساء -سواسية- على أحد أهم مكامن حريتهم كأفراد، حيث يتحرر واحدٌ من استبداد الجماعة والتاريخ الرمزيين، ذلك؛ لأن المقاربة على مستوى فلسفة الحرية تُخبرنا أن الهيمنة تُحدثُ ضرراً في حرية الرجال، يوازي ويساوي الضرر التي تحدثه في النساء.

مرّت الهيمنة الذكورية في مجتمعاتنا بعمليات إعادة إنتاج تاريخية مستمرة، ولم تتوقف حتى الآن، وأنتجت -عبر سيرورتها- أشكالاً من العنف المادي ضد المرأة، وكان الأخطر إنتاجها أشكالاً متعددة من العنف الرمزي ضدها؛ أدت -هذه العملية- إلى فرض أدوات المعرفة ذاتها على الجميع، وبطبيعة الحال، هي أدوات المجتمع الذكوري المهيمن التي تمثّلتها المرأة ضحيةً للهيمنة، لا خيار لديها عموماً؛ ما أفضى إلى تطبيع هذه الهيمنة الذكورية، وعدم السعي إلى التساؤل حول أسبابها، وعدم الاهتمام إلى أهمية هذا التساؤل، بل -عوضاً عن ذلك- بررناها دائماً، وأخذناها ظاهرة طبيعية بديهية، شأنها شأن الحقائق العلمية المجردة التي لا تحتاج إلى برهان؛ هذا النوع من التبرير المنطلق من الأرضية المعرفية التي يتبناها ويحتكرها وينشرها المهيمن، ليست إلا تعزيزاً لإعادة إنتاج الوهم، وتزويراً اجتماعياً للبيولوجيا، أي: الاستقواء بالطبيعة الفيزيولوجية؛ لتبرير فعل الهيمنة الاجتماعي وتطبيعه. ومن جملة ما أدى إليه هذا الاستقواء تداول المرأة في "سوق الرجولة الرمزي"، غير المرئي، الذي يسعى الجميع -من خلاله- لمراكمة رأس المال المعنوي، وهو "الشرف"، ولكن ضمن إدراكٍ مُزوّر لمفهوم الشرف، يغلب عليه الطابع الجسدي الجنسي، ويخفي القيم الإنسانية الجمالية. إن هذه منظومة وهم عميق متكامل، تأصل عبر التاريخ، وهمٌ يسكن البنية المعرفية للذكور والإناث، ويجعل



هيئة العمل المشترك

الهيمنة - بأشكالها المتعددة - تبدو وكأنها طبيعية؛ فالجسد بالإدراك مبنى اجتماعي، ومن هنا يُقال: "الرجل لا يعييه شيء"، فيما المرأة إما لا يجب أن تظهر؛ لأن جسدها يُدرك اجتماعيًا كـ "عورة"، أو يتوجب عليها المبالغة في التزين والظهور بمظهر جميل "أنثوي" أنيق؛ لأن الجسد -في هذه الحالة- تتركه الأنثى من نظرة الآخرين إليه. هذا هو "السجن الرمزي" والعنف الرمزي الناتج عن استبدان العلاقات الاجتماعية. خضعت المرأة لهذا المنطق الذي يبرره الجميع، بوصفهم إياه (فهمًا بديهيًا)، فيما هو -في العمق- مازال فهمًا بدائيًا يستمر دون مراجعة، وتضمن سكونه آلية معقدة لإعادة إنتاج الوهم. ونجد في هذا الخضوع أثرًا خاصًا للعنف الرمزي الذي يمارسه الجميع ضد الجميع، فلا يريح أحد، لكن يخسر الإنسان من حيث يتوهم أنه ربح الشرف والكرامة، غير مدرك أن هذا التزييف قد أعاق تطوّر إدراكنا العقلي والإنساني لهذه المفاهيم، على المستويين: الفردي والاجتماعي، ووضعتنا أمام واقع سيئ صعب الإصلاح: بين مُهيمنٍ مُتسلّط، وفي أحسن أحواله "واهب للحقوق"، بحسب ما يصف نفسه، وبين مضطهداتٍ خاضعاتٍ خضوعًا محسوبًا وإراديًا وحرًا، والأهم أنه مفتونٌ بالبنية المتبينة الراسخة التي تفرض الهيمنة باسم الأخلاق والتابوهات باسم الشرف، وتستطيع إعادة إنتاج نفسها من داخل تركيباتها الفكرية، ومن دون أن نشعر دخلت في تراكيب جينات الإنتاج الفكري في مجتمعاتنا، كالأُسرة، والمدرسة، والمؤسسة، والأنظمة السياسية، والعادات الاجتماعية التي توصف بالأصيلة؛ ما يُحتم علينا إعادة النظر في تكوين جيناتنا الاجتماعية، ومراجعة أكثر مفاهيمنا الاجتماعية قداسةً، بحيث لا نقف عند فكرة أو ظاهرة أو ممارسة، متناسين أهمية النقد المستمر في الارتقاء بالمفاهيم، هذا الارتقاء الذي من شأنه أن يُقربنا من الطبيعة الإنسانية أكثر. أخيرًا، ليس العنف ضد المرأة، بنوعيه: المادي والرمزي، إلا منظومة تسلطية استبدادية، يتطلب إسقاطها ثورةً ضرورية لتحقيق أهدافنا الاجتماعية والسياسية؛ من أجل بناء الوطن والإنسان.

خاتمة



هيئة العمل المشترك



في الحقيقة لا نطرح مما سبق إعادة بناء كيفية انبثاق فهمنا للواقع الراهن، وكيفية تكوين الأفكار والقرارات والمواقف والخطاب_وبمن ثم تحديد الآليات ورسم الاستراتيجيات والخطط والتكتيكات والسياسات_وحسب؛ بل نطرح أيضًا بناء سيرورة التحقق من الأفكار، وهذا أيضًا مجهودٌ عقلي رصين لا يجب أن يعتمد على التجربة أو ينتظر نتائجها. هو نوع من التحفيز الذي يتيح لنا أن نعرف بوضوح وتناغم أن الأفكار والمفاهيم هي عبارة عن اكتشافات وابتكارات علينا أن نتعرف عليها ونقاربها بوصفها معرفة: فبقدر ما ينظر السياسي إلى أفكاره نظرة نقدية، وبقدر ما يعدلها أو يتخلى عنها_أو يتخلى عن مكانه السياسي لمن هو أكثر فهمًا وجدارة منه_ في اللحظة المناسبة_ التي غالبًا ما تكون بعد هزيمة واضحة_بقدر ما يمكن أن نصف تحليله المنهجي بأنه "إعادة البناء العقلاني" لسيرورات السياسية والاجتماعية.

أكثر ما يهمنا في وصف ما يحدث هو من أجل فهم الصقالة المنطقية للنهج الذي حدث بموجبه. ولعل أهم ما يجب إنجازه اليوم هو إعادة البناء العقلاني لسيرورة السياسة، ولسيرورة المعرفة السياسية.

نعتقد ، أن المعارضة مطالبة منطقيًا بأن تطور المقدرة الملائمة لإنجاز التمييز الدقيق بين تولّد الأفكار وطرق ونتائج تفحصها المنطقي. فبالتأكيد ليست التجربة هي الحل الملائم لتفحص الأفكار الوليدة في حالتنا هذه. بل يجب خلق خلية تفكير عقلانية لا تضع الأفكار موضع تحليل وفحص وحسب، بل أيضًا تفحص طرائق المراقبة النسقية التي يجب أن تخضع لها الأفكار التي نريد لها أن تدخل حيز السياسة العملية.

هل تقوم قضية ما على أساس معين؟ وكيف لنا التأكد من ذلك؟ هل هي قابلة للتحقق؟ هل ترتبط بقضايا أخرى؟ أم أنها تتعارض معها؟ هذه نماذج من أسئلة منطقية فاحصة لنمط التفكير وللافكار الوليدة، ولكن يبقى خلق الأفكار وصياغتها وإخضاعها للنقاش المنطقي سابقًا على الفحص المنطقي لها. إن من يخلق ويقوم بالصياغة ويناقش هو الفرد، ولذلك يجب انتقاء أفرادٍ سياسيين بعناية وبروية ووفق منطق التقويم الموضوعي للقدرات العقلية ومقدرات الحدس الخلاق لديهم.



هيئة العمل المشترك



النهاية